مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، حسين قصيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4664
تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 17:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية

الدكتور رضوان العمار *

حسين قصيري **

(تاريخ الإيداع 9 / 2 / 2015. قُبِل للنشر في 16 / 4 / 2015)

□ ملخّص □

إن استخدام نماذج الجدارة الائتمانية هو من الأساليب المستخدمة في تقييم عملاء القروض والتسهيلات المصرفية في البنوك التجارية، ويتمثل الهدف الرئيس لدراسة الجدارة الائتمانية في التعرف على إمكانية العميل المستقبلية في سداد الائتمان الممنوح وفوائده، وقدمت العديد من نماذج الجدارة الائتمانية، وكانت هذه النماذج في حالة تطور مستمر من حيث المتغيرات التي تضمنتها، لذلك فقد سعى الباحث إلى دراسة أهم هذه النماذج والمقارنة بينها للوصول إلى النموذج الأكثر شمولاً، والذي يمكن استخدامه في دراسة جدارة العملاء الائتمانية كأداة لتجنب المخاطر الائتمانية المستقبلية في البنوك العامة والخاصة العاملة في سورية.

تنبع مشكلة البحث من كون منح الائتمان دون دراسة جدارة العملاء هو أمر يترتب عليه مواجهة مخاطر تتمثل في التعثر المستقبلي في سداد الائتمان، وهو ما يتطلب الإلمام بكافة عوامل الجدارة الائتمانية للحد من المخاطر الناجمة عن منح الائتمان سواءً منها التي تتعلق بالمصرف أو العميل أو المتغيرات الأخرى الخارجة عن سيطرة الطرفين.

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الجدارة الائتمانية ومبررات دراستها، وعرض أهم نماذجها، وإجراء مقارنة بين النماذج وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وقد تم الاعتماد على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي في عرض نماذج الجدارة الائتمانية، إضافةً إلى المنهج الإستقرائي بغية الوصول إلى النموذج الأكثر شمولاً لمتغيرات الجدارة الائتمانية الذي سيوصى باتباعه في معرض اتخاذ القرارات الائتمانية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن يتلائم نموذج الجدارة الائتمانية مع بيئة التطبيق، وأن يكون النموذج محيطاً بالعوامل المالية والشخصية للعميل المقترض، وأن أكثر نماذج الجدارة الائتمانية إحاطةً بهذه العوامل هو نموذج 18C's، وبناءً عليه ذلك فقد اوصى الباحث باعتماد هذا النموذج لدراسة الجدارة الائتمانية لعملاء القروض في المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية.

الكلمات المفتاحية: الجدارة الائتمانية، نماذج الجدارة الائتمانية، القروض والتسهيلات المصرفية.

* أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

A Copmarative Study of Creditworthiness Models

Dr. Radwan Alammar*
Husain Kousayri**

(Received 9 / 2 / 2015. Accepted 16 / 4 / 2015)

□ ABSTRACT □

The use of the creditworthiness models is one of the used methods in the evaluation of bank loans and facilities clients in commercial banks,The main objective of creditworthiness study is to identify the future potential of the customer to repay the Granted credit and interest, many creditworthiness models had been provided, These models have been in a constant development of the variables included, And it has sought a researcher to study the most important of these models and compare them to gain access to the most comprehensive model, which can be used in the study of the customer's creditworthiness as a tool to avoid future risks at public and private banks in syria.

Research problem stems from the fact that the granting of credit without study the creditworthiness of clients leads to face risks of future defaults in credit repayment, This requires knowledge of all factors of the creditworthiness to reduce the risks resulting from the granting of credit, both of which related to the bank or the client or other variables beyond the control of the parties.

The research aims to identify the concept of creditworthiness and its Justification, and display the most important models, and a comparison between models and identify similarities and differences among them, it has been relying on the historical and descriptive and analytical approaches in the presentation of the creditworthiness of models, in addition to the inductive approach in order to access to the most comprehensive variables creditworthiness to be recommended to follow it during the credit decision making model.

The researcher reached a set of results most important is the need to provide a model creditworthiness fits with the application environment, and that the form is familiar with financial and personal factors for the client borrower, and the more creditworthy models briefing these factors is the 18C's model, Accordingly, the researcher recommended the adoption of this model to study the creditworthiness of loan clients in the public and private banks operating in Syria.

Keywords: Creditworthiness, Creditworthiness Models**,** Banking Loans and Facilities**.**

***Professor, Department of Banking and Financial Science, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Postgraduate Student, Business Administration Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تشكل نماذج الجدارة الائتمانية شكلاً متطوراً من أشكال التحليل الائتماني الذي يهدف إلى دراسة مختلف جوانب العميل، وذلك بغية التعرف على الجوانب التي قد تقود إلى تعثر العميل مستقبلاً في سداد الائتمان الممنوح وأعبائه، وقد تطورت هذه النماذج تاريخياً ونتيجة دراسات معمقة من نماذج بسيطة تتضمن ثلاثة متغيرات إلى نماذج أكثر شمولاً وصلت في عدد متغيراتها إلى ثمانية عشر متغيراً، وذلك في سبيل الإحاطة الأكبر بظروف العميل وتجنب المخاطر التي قد تقع مستقبلاً وتقود إلى التعثر، وذلك كون الهدف الرئيس لدراسة الجدارة الائتمانية يكمن في التعرف على إمكانية العميل المستقبلية على سداد الائتمان الممنوح وفوائده، وبناءً على ما سبق يسعى الباحث إلى دراسة أهم نماذج الجدارة الائتمانية والمقارنة بينها.

أهميِّة البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من كون نماذج الجدارة الائتمانية هي أسلوب جديد مستخدم على نطاق واسع في تقييم عملاء القروض والتسهيلات المصرفية في البنوك التجارية الرائدة عالمياً، وأن هذه النماذج الحديثة على أهميتها ما زالت غير مستخدمة في البنوك المحلية السورية، إضافةً إلى عدم توفر مراجع عربية تعرضت لموضوع الجدارة الائتمانية.

كما أن هذه النماذج هي في حالة تطور مستمر من حيث المتغيرات التي يتضمنها كل نموذج، والتي من خلالها يتم تلافي بموجبها حالات القصور في النماذج السابقة، إذ يمكن من خلال تتبع هذه النماذج والمتغيرات المضافة إليها معرفة الجوانب التي تؤدي إلى حالات تدني الجدارة الائتمانية التي تؤدي بدورها إلى مخاطر عدم سداد الائتمان الممنوح.

أما أهداف البحث فهي:

1. التعرف على مفهوم الجدارة الائتمانية ودواعي دراستها.
2. دراسة أهم نماذج الجدارة الائتمانية.
3. إجراء مقارنة بين النماذج وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتحديد العوامل المؤثرة في الجدارة الائتمانية التي ينبغي لمتخذ القرار الائتماني التركيز عليها كوسيلة لتخفيض مخاطر الائتمان المرافقة للمنح.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من كون منح الائتمان دون إجراء دراسة لجدارة العملاء هو أمر يترتب عليه مواجهة مخاطر تتمثل في التعثر المستقبلي في سداد الائتمان، وهو ما يتطلب الإلمام بكافة عوامل الجدارة الائتمانية للحد من المخاطر الناجمة عن منح الائتمان سواء منها التي تتعلق بالمصرف أو العميل أو المتغيرات الأخرى الخارجة عن سيطرة الطرفين.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي في عرض نماذج الجدارة الائتمانية، إضافةً إلى المنهج الإستقرائي بغية الوصول إلى النموذج الأكثر شمولاً لمتغيرات الجدارة الائتمانية الذي سيوصى الباحث باتباعه في معرض اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف المحلية السورية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Gapko and Smid, 2012) [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مطور للمخاطر الائتمانية يوصف كلاً من نسبة التعثر ونسبة الخسارة الناجمة عن التعثر في آن واحد، وذلك من خلال الاعتماد على النماذج التي تركز على القيمة المعرضة للخطر.

إن مجموعة البيانات المستخدمة في العمل التجريبي للدراسة مؤلفة من نسب الانحراف الربعية للقروض ذات الضمانات العقارية من الاقتصاد الأمريكي كله، وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال قسم الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكي وجمعية المصرفيين للرهن العقاري، وشملت هذه البيانات الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 1979 حتى الربع الثالث لعام 2009 متضمنةً الفترة الصعبة لأزمة الرهن العقارية عالية المخاطر وفترة الركود اللاحقة. وقد تم اختبار النموذج المقترح للدراسة على محفظة وطنية أمريكية من الرهونات العقارية لقروض متعثرة من خلال نمذجة العوامل المشتركة وتمت مقارنة النتائج مع الإطار التنظيمي الحالي الموصف في اتفاقية بازل II.

ومن أهم نتائج البحث اقتراح نموذج جديد لقياس مخاطر الائتمان يعمم بشكل أكبر أسلوب معدل العائد الداخلي المنصوص عليه في اتفاقية بازل II، إذ تم توسيع إطار النموذج الأصلي بحيث يأخذ بالاعتبار القروض المتعثرة والخسائر الناجمة عنها، كما قامت الدراسة بتطبيق بيانات حقيقية في النموذج المقترح ولدى مقارنة النتائج وجدت قريبةً جداً من المستويات المنصوص عليها في اتفاقية بازل II، وتوصلت كذلك الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإطار التنظيمي الحالي قد يبالغ في خسائر الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع متطلبات رأس المال وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما أوصت الدراسة باستخدام النموذج المقترح كجزء من قياس كفاية رأس المال الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية.

تتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تحديد المخاطر التي تؤدي إلى التعثر المستقبلي، وكذلك اعتماد نموذج للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، ولكن النموذج المختبر وفقاً للدراسة السابقة اقتصر على المفحظة الأمريكية الأمر الذي يولد اختلافاً كبيراً في النتائج فيما لو أجري الاختبار ضمن السوق السورية.

2. دراسة (Feschijan, 2008) [2]:

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج لتحليل الجدارة الائتمانية لطالبي القروض المصرفية في بنوك أوروبا الغربية من خلال استخدام المعلومات المحاسبية. وبينت الباحثة بأن تحليل الجدارة الائتمانية يبنى على بحث تمهيدي للعوامل المؤثرة فيها التي يمكن أن تؤثر في سداد القرض أو الائتمان الممنوح وفق المسار المحدد له عند المنح.

وقسمت الباحثة عوامل الجدارة الائتمانية إلى شخصية ومالية، ومن أجل تقييم الجدارة الائتمانية ينبغي إعداد دراسة شاملة تستند إلى عدة عوامل رئيسية ككفاءة المقترض وسمعته، وقدرته على تحقيق الأرباح، وتقييم أصوله وموقع مشروعه ضمن القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه، وأرباحه وحجم مخزونه.

ومن أهم نتائج البحث وتوصياته أن المعلومات المحاسبية تحوز على الأهمية النسبية الأكبر من القيمة الكلية لكافة المعلومات، وأن الحد الأدنى من التقارير المحاسبية المقدمة من طالبي الاقتراض يجب أن تكون:

- قائمة المركز المالي
- حساب الأرباح والخسائر
- قائمة المطاليب والديون السابقة التي تم الحصول عليها وخدمتها

- قائمة التغير في حقوق الملكية
- قائمة التدفقات النقدية
- تقرير تدقيق عن وضع الشركة المالي

كذلك من النتائج الهامة أن التحليل الائتماني هو عملية مساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان المطلوب، وتحديد شروط كافية للتعهد بإعادته، كما أن التحليل الائتماني يزود بمعلومات حول درجة المخاطرة المرافقة لمنحه، واعتماد تدابير كافية للحماية من هذه المخاطر، أو إيضاح التدابير الوقائية الواجب اتخاذها استناداً إلى نتائجه.

تتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في المفاهيم النظرية للجدارة الائتمانية والتحليل الائتماني، ويسعى الباحث إلى تقديم عرض ومقارنة بين نماذج الجدارة الائتمانية المختلفة لمعرفة العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً في الجدارة الائتمانية، والعوامل الجديدة ذات التأثير الملحوظ في تقييم جدارة العملاء الائتمانية.

3. دراسة (Moscardini, et al, 2005) [3]:

هدفت الدراسة إلى استخدام النماذج الديناميكية في تقييم الجدارة الائتمانية للشركات عند تقدمها بطلب للحصول على الائتمان من البنوك وذلك من خلال التطبيق على القطاع المصرفي في الأردن.

وأوضح الباحثون بأن تقييم القروض الجديدة في البنوك يعتبر واحداً من المعضلات التي يتوجب على مدراء البنوك التعامل معها من أجل مواجهة احتمال التخلف عن السداد، وسعى الباحثون إلى بناء جهاز محاكاة الطيران الذي يستخدم أفكار النظم الديناميكية ومنهجية الأنظمة القادرة على الصمود (البقاء)، إذ أن أدوات دعم القرار بالإضافة إلى دورها في قياس أداء الشركات فإنها يمكن أن تزود بتقدير للمخاطر بمعنى تقييم أداء الشركات وفقاً لسيناريوهات مختلفة (ماذا لو؟)، إذ أن نموذج الجدارة الائتمانية يمكن عندها أن يقييم الجدارة في مواجهة التقديرات المعتادة المبنية فقط على النسب المالية.

من أهم نتائج البحث وتوصياته أن الأساليب الشائعة في تحليل الجدارة الائتمانية للشركات تزود البنوك برؤيا ثابتة لوضع الشركات، مما يحول دون وصول المحلل الائتماني إلى البعد الزمني للشركات الصغيرة، وبالتالي وضع تصور ديناميكي لهذه الشركات، وهذا ما تستطيع منهجية النظم الديناميكية صنعه وخصوصاً في التحليل المالي.

كما أن استخدام النماذج الديناميكية في التحليل يزود ضباط الائتمان في البنوك بإمكانية التفاعل بنشاط مع نماذج الشركات الأمر الذي يعطي رؤيا واقعية حول موقف الشركة المالي والائتماني، كما يزودهم بالقدرة على التنبؤ بما سيحدث لأداء الشركة فيما إذا وافق البنك على طلب الاقتراض.

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في ضرورة الاعتماد على نموذج لتقييم الجدارة الائتمانية لطالبي الاقتراض، لأن وجود هذا النموذج سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض المخاطر الناجمة عن عمليات منح الائتمان، ولكن يسعى الباحث إلى المقارنة بين مختلف نماذج الجدارة الائتمانية وليس النماذج الديناميكية فقط.

4. دراسة (Tarawneh,–Medhat, 2004) [4]:

هدَفت هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات التقييم الائتمانيِّة التي تؤثر على عملية صنع القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى العلاقة بين هذه المؤشرات.

أظهرت نتائج الدراسة بأن البنوك التجارية الأردنية تستخدم مؤشرات مالية وتسويقية واقتصادية في التقييم الائتماني، كما تبين أنَّ أهم مؤشرات التقييم الائتماني كانت المؤشرات المالية، كما تبين وجود علاقة قوية بين مؤشرات التقييم الائتماني وقدرة العميل على الحصول على الائتمان وقدرته على السداد.

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية المؤشرات المالية في صناعة القرار الائتماني وعلى رأسها تحليل النسب المالية، ولكنها لم تتطرق إلى أهمية العوامل غير المالية في صناعة القرار الائتماني وتصنيف المخاطر المترتبة عليها، وهو ما يسعى الباحث إلى ضمه ضمن العوامل المؤثرة في صناعة القرار الائتماني.

أولاً: تعريف الجدارة الائتمانية:

تعددت التعريفات التي تناولت الجدارة الائتمانية وفيما يلي يعرض الباحث أهمها:

1. يعرف البنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو الجدارة الائتمانية بأنها هي "التي تقيس المقدرة والرغبة في الماضي والمستقبل لسداد الائتمان" [5].

يوضح هذا التعريف بأن توفر المقدرة على السداد وحدها لا يكفي كي يكون العميل جديراً بالحصول على الائتمان والالتزام بالسداد مستقبلاً، إذ لابد من توفر الرغبة في السداد لدى المقترض، وإذا كانت المقدرة على السداد يمكن تقييمها من خلال تحليل البيانات المالية للعميل، فإن الرغبة يمكن التعرف عليها من خلال دراسة العوامل الشخصية (غير المالية) لدى العميل، ودراسة هذه العوامل (المالية والشخصية) تقتضي دراسة وضع العميل في سنوات سابقة تساعد في التنبؤ بالتزامه المستقبلي، إن دراسة الجوانب المالية والشخصية يتوافق مع مبدأ اعرف عميلك KYC (Know Your Client).

2. يعرف Stanton الجدارة الائتمانية على أنها "الثقة بتوفر السلامة المالية الكافية لدى المقترض، وعليه فإن التوسع في الائتمان يولد فرص تعثر طفيفة" [6].

ينطلق هذا التعريف من التركيز على الجوانب المالية في الحكم على الجدارة الائتمانية وصولاً إلى التعثر الناجم عن عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته، فهو يلغي أي تأثير للعوامل الشخصية في الحكم على جدارة العميل.

3. ويعرف القاموس الدولي الجدارة الائتمانية بأنها "الحصول على تصنيف ائتماني مقبول"[7].

ويرى الباحث أهمية تصنيف العملاء على أساس جدارتهم الائتمانية، ولكن ينبغي أن تكون معايير تقييم الجدارة الائتمانية واضحة ودقيقة كي يتم الوصول إلى تصنيف دقيق للعملاء.

4. هي "التحقق من إمكانية العميل على سداد الائتمان الممنوح له وفوائده والعمولات المترتبة عليه وفقاً لشروط العقد المبرم مع المصرف (من حيث التوقيت والدفعات)" [8].

يسلط هذا التعريف الضوء على عامل هام في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وهو أن الالتزام بسداد الائتمان وحده لا يكفي، بل يجب على العميل أن يلتزم بالسداد وفقاً لما هو متفق عليه مع المصرف المانح، أي وفقاً لشروط عقد الاقتراض، وهو ما يقتضي توافق التدفقات النقدية الداخلة مع أقساط الائتمان وفوائده وعمولاته.

ويرى الباحث أن تعرف الجدارة الائتمانية على أنها:

دراسة لمجموعة العوامل المالية والشخصية للعميل بهدف إلى التعرف على قدرة العميل ورغبته في سداد الالتزامات المستقبلية التي قد تنشأ عن منحه قدراً معيناً من الائتمان، وذلك وفقاً للشروط التي يتفق عليها مع المصرف المانح والمنصوص عليها في عقد الاقتراض من حيث التوقيت والدفعات.

وبناءً على التعريف السابق فإن الجدارة الائتمانية هي متغير تابع لمتغيرين مستقلين هما القدرة على الدفع والرغبة في الدفع، وهذا لا يتناقض مع تحليل بعض الباحثين لعوامل الجدارة الائتمانية إلى مالية وشخصية، فالقدرة على

الدفع يمكن تقييمها من خلال العوامل المالية، أما الرغبة في الدفع فيمكن تقييمها من خلال العوامل الشخصية التي تعبر عن مدى توفر ثقافة الالتزام لدى العميل، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي رقم (1).

الشكل رقم (1) عوامل (متغيرات) الجدارة الائتمانية

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: مبررات دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء:

إن من أهم دواعي دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء هي ما يلي [9]:

1. تأسيس علاقة ائتمانية جديدة، والمقصود هنا منح القروض والتسهيلات للعميل للمرة الأولى دون وجود تعامل سابق معه.
2. حدوث بعض الأمور المستجدة التي تستدعي التوسع في حجم الائتمان الممنوح.
3. الرقابة المنتظمة على استغلال الائتمان الممنوح للعميل، ومعرفة حسن استغلال الموارد الائتمانية.

ثالثاً: نماذج الجدارة الائتمانية للعملاء:

تطور مفهوم الجدارة الائتمانية تبعاً لزيادة عدد متغيراتها الذي مر بمراحل متعددة، إذ شكلت كل مرحلة جديدة زيادةً في عدد المتغيرات التي يتوجب دراستها وصولاً إلى تقييم أكثر دقةً للجدارة الائتمانية للعملاء، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النماذج:

1- نموذج 3C's:

يُعَّد نموذج 3C's (The Three characteristics of Credit) أو نموذج السمات الثلاثة للائتمان من أقدم نماذج الجدارة الائتمانية، واعتبر هذا النموذج أن الخصائص الثلاثة الواجب دراستها لمعرفة جدارة العميل هي [10]:

1. الصفات الشخصية (Character): ويتم الحصول عليها من خلال دراسة تاريخ التعاملات الائتمانية للعميل، وتهدف دراسة هذا العامل إلى التعرف على مدى التزام العميل بالسداد.
2. رأس المال (Capital): ويتضمن دراسة المركز المالي للعميل والتعرف على الملكية العقارية، والاستثمارات والمدخرات الشخصية له التي يمن الاستعانة بها في حال فشل سداد المديونية من الدخل.
3. المقدرة على السداد (Capacity): وتشير إلى إمكانية قيام العميل بسداد المديونية من خلال توليد دخلٍ كافٍ لخدمة الدين وسداده.

2- نموذج 4C's :

قام نموذج 4C's (The Four characteristics of Credit) أو نموذج السمات الأربعة للائتمان بتوسيع عوامل (مكونات) الجدارة الائتمانية إلى أربعة عوامل وهي [11]:

1. المقدرة على السداد (Capacity): وتشير إلى إمكانية المقدرة على توليد النقد الكاف للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها.

2. رأس المال (Capital): ويعد ضرورياً لحفاظ المنشأة على نفسها خلال فترات ضعف توليد التدفقات النقدية، وإذا لم يكن هناك تدفق نقدي كاف ناتج عن العمليات التشغيلية لمقابلة الالتزامات فقد يتم اللجوء إلى بيع بعض الأصول لتغطية هذه الالتزامات.

3. الظروف (Conditions): تشير إلى متغيرات الاقتصاد الكلي وظروف المنافسة التي قد تؤثر مستقبل أداء المقترض وقدرته على توليد النقد.

4. الصفات الشخصية (Character): وهي لا تتضمن الرغبة في سداد الالتزامات وفقاً للشروط المتفق عليها فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل أهلية المقترض ومصداقيته.

وبذلك فإن النموذج الأخير أضاف على سابقه معيار الظروف بهدف الوصول إلى تقييم أكثر دقةً لجدارة العملاء، ويرى الباحث وجود أهمية خاصة لهذا العامل الذي يدرس المتغيرات القانونية والمنافسة وغيرها من المؤثرات الخارجية التي تؤثر في نتيجة أعمال المنشأة وقدرتها المستقبلية على السداد.

3- نموذج 5C's:

يُعَّد نموذج 5C's (The Five characteristics of Credit) أو نموذج السمات الخمسة للائتمان من النماذج الأكثر شيوعاً واستخداماً في مجال تحديد عوامل الجدارة الائتمانية، إذ اعتبر هذا النموذج أن هناك خمسة عوامل يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين وهذه العوامل هي [12]:

1. الشخصية (Character): ويدرس هذا الاعتبار الانطباع العام عن طالب الائتمان من حيث سمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه، وسلوكياته الأخلاقية ودرجة تعلمه وثقافته وخبرته في مجال نشاطه.

2. المقدرة على الدفع (Capacity): أي المقدرة على الدفع سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، وتقيم المقدرة على الدفع من خلال تحليل القوائم المالية بشكل رئيسي، مع الأخذ بالاعتبار بعض العوامل الأخرى كخبرة الإدارة.

3. رأس المال (Capital): ويدرس هذا العامل الأموال المتاحة لتشغيل الأعمال التجارية، ويمكن الحصول على المعلومات اللازمة عن رأس المال من القوائم المالية.

4. الظروف المحيطة (Conditions): ويتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة كالنمو والكساد.

5. الضمانات (Collateral): وتعد مصدراً بديلاً للسداد، ولا يجب أن يكون توفر الضمانات منطلقاً لمنح الائتمان.

وهنا لا يرى الباحث أن اعتبار الضمانات مصدر أصيلاً أو بديلاً للسداد هو أمر صحيح، إذ أن مصدر السداد ينبغي أن يكون من النشاط التشغيلي والاعتيادي للعميل، أما الضمانات فينظر لها كوسيلة لحفظ الحقوق في

حال تعذر السداد، كما يرى الباحث عدم العودة للتنفيذ على الضمانات إلاّ في حالة تعذر كل الوسائل والسبل المتاحة للسداد بما فيها إعادة جدولة الديون، ومنح القرض التجسيري Bridge Loan الذي يستخدم لردم الفجوة المالية المؤقتة التي قد يتعرض لها عميل ائتماني.

إن نموذج 5C's قد أضاف عامل توفر الضمانات إلى عوامل الجدارة الائتمانية، ويرى الباحث أن هذا العامل يشكل صمام أمان عند التعثر، وذلك مع مراعاة عدم الانطلاق من توفر الضمانات واعتبارها أساساً في المنح، الأمر الذي قد يقود إلى أزمات مالية كبرى، كان آخرها أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في عام 2008، وامتدت آثارها إلى العديد من الاقتصاديات الأخرى.

4- نموذج 5P's:

وهو نموذج مشابه لنموذج 5C's، إن نموذج 5P's (The Five professional characteristics) أو نموذج السمات الاحترافية الخمسة يرى مراعاة خمسة جوانب في تقرير الجدارة الائتمانية للعملاء هي [13]:

1. العميل (People): وهو من أهم العوامل الواجب أخذها بالاعتبار، إذ أن البنوك ستحكم على الشركة من خلال السمات الشخصية لمالكها، كما أن كفاءة فريق الإدارة والمدير المالي هي من الأمور التي يتم تقييمها بعناية من البنوك أثناء عملية مراجعة الائتمان.

2. الغاية (Purpose): من الضروري أن تكون الغاية من الحصول على الائتمان محددة، لأن المقترضين كثيراً ما يستخدمون الائتمان لأغراض أخرى، الأمر الذي يقود إلى التعثر.

3. السداد (Payment): يساعد هذا العامل البنوك في تقييم أصول الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح من نشاطها الاعتيادي.

4. الحماية (Protection): ويعني توفر الضمان مقابل الائتمان الممنوح، وأفضل أنواع الضمانات هي الضمانات النقدية (الودائع لأجل).

5. النظرة المستقبلية (Perspective): ويدرس الظروف الخاصة والعامة المحيطة بعملية منح الائتمان الحالية منها والمستقبلية.

وكل جانب من الجوانب المدروسة في نموذج 5P's يقابل جانب آخر في نموذج 5C's، إذ يقابل دراسة العميل People عامل الشخصية Character، ويقابل السداد Payment عامل المقدرة على الدفع Capacity، ويقابل الحماية Protection عامل الضمانات Collateral، كما يقابل النظرة المستقبلية Perspective عامل الظروف المحيطة Conditions، أما بالنسبة لعامل الغاية Purpose في نموذج 5P's فهو غير متواجد في نموذج 5C's ويحل مكانه عامل رأس المال Capital.

ومن وجهة نظر الباحث فإن دراسة كل عامل من العاملين (رأس المال والغاية) هو أمر مهم وضروري للحكم على الجدارة الائتمانية للمقترضين، وينبغي دراسة كل منهما بشكل تفصيلي وذلك من خلال الانتقال إلى نماذج تشمل عدد أكبر من المتغيرات المؤثرة في الجدارة الائتمانية.

5- نموذج PRISM :

وهو نموذج مشابه لنموذجي 5C's و5P's ويدعى نموذج PRISM *ويحدد خمسة عوامل للجدارة الائتمانية وهذه العوامل هي [14]:

1. النظرة المستقبلية (Perspective): ويركز هذا المعيار على الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه، إضافةً إلى دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل لدى العميل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

2. القدرة على السداد (Payment): ويدرس هذا المعيار مدى قدرة العميل على سداد الائتمان وأعبائه خلال الفترة المتفق عليها مع البنك، وهنا يجب دراسة قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد التزاماته.

3. الغاية من الائتمان (Purpose): ويركز هذا المعيار على تحديد الغاية من الائتمان، حيث تشكل الغاية من الحصول على الائتمان أساس الدراسة، في حين أن الرجوع إلى الضمانات المقدمة يجب أن يكون الإجراء الأخير الممكن اللجوء إليه.

4. الضمانات (Safeguards): أي تحديد الضمانات المقبولة من قبل البنك، وذلك لمواجهة حالات عجز المقترض عن السداد، ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو شخصية، ومن الممكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل.

5. الإدارة (Management): يتم تحديد قدرة العميل على الإدارة من خلال دراسة الهيكل التنظيمي المتوقع، وأسلوب العميل المتوقع في إدارة أعماله لتحديد قدرته على النجاح والنمو.

6- نموذج 6C's:

نتيجة لعدم شمول متغيرات النماذج السابقة لجميع الجوانب الواجب دراستها للوصول إلى حقيقة الجدارة الائتمانية للعملاء، فقد ظهرت نماذج جديدة تضيف عوامل أخرى للجدارة الائتمانية ومنها نموذج 6C's (The Six characteristics of Credit) أو نموذج السمات الستة، ويحدد ستة عوامل للجدارة الائتمانية وهذه العوامل هي [15]:

1. الشخصية (Character): يشير هذا المعيار إلى الصفات الشخصية للقائمين على الإدارة في الشركة، كالمسؤولية والنزاهة والولاء، ويتم تجميع المعلومات لدى البنوك عن عملائها من خلال البحث أو من خلال المعلومات المتوفرة من بنوك أخرى، أو المعلومات التي يوفرها المصرف المركزي، أو من خلال مجلس الائتمان.

2. المقدرة على الدفع (Capacity): وتعبر عن نجاح نشاط المقترض في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد القرض، وفي هذا الصدد يساعد التحليل المبني على مؤشرات كمية ونوعية في تقدير حقيقي لمقدرة المقترض على السداد، والمؤشرات الكمية المستخدمة هي مؤشرات السيولة والإفلاس والربحية والمخاطر، أما المؤشرات النوعية فهي إدارة الشركة ونمط الملكية وجودة الضمانات وظروف السوق.

3. رأس المال (Capital): وهو مصدر تغطية الشركة لالتزاماتها تجاه المصارف إذا وصلت إلى حالت الإفلاس، ولذلك فمن الضروري تحليل درجة سيولة أصول الشركة.

*** اسم النموذج مستمد من العوامل التي يتضمنها، فقد تم استخدام أول حرف من كل عامل من العوامل.**

4. الضمانات (Collateral): وتأخذ بالاعتبار الأصول التي تقدم للرهن كضمان للسداد، بحيث يتم اللجوء إليها في حال وجود مصاعب في السداد.

5. الظروف المحيطة (Conditions): ويوضح الإطار الوظيفي الذي تعمل الشركة في خضمه، ومن العوامل التي يأخذها بالاعتبار متغيرات الاقتصاد المعني ودرجة تطوره، تذبذبات الطلب، التغيرات التكنولوجية، تطور الأسعار، افتتاح أسواق جديدة، والقوانين الضريبية.

6. الرقابة (Control): ويعكس قدرة مدراء الشركة على إدارة مخاطر الأعمال، وذلك من خلال امتلاك الحس السليم لاتخاذ القرارات.

وبالمقارنة مع نموذج 5C's فإن نموذج 6C's يضيف معياراً جديداً للحكم على الجدارة الائتمانية للمقترضين وهو معيار الرقابة، ويرى الباحث أن أهمية هذا المعيار تأتي من تركيزه على إدارة المخاطر، وذلك كون المخاطر التي قد تحقق في صورة خسارة ستؤدي إلى إلحاق الضرر بالمقترض وبالبنك المقرض، وتقود إلى تعثر المقترض، ومن ثم إلى إلحاق الضرر بالبنوك المقرضة، وإذا ما ازدادت هذه الظاهرة فقد تعصف الخسائر باقتصاد الدول المعنية ككل وتأتي بنتائج كارثية.

7- نموذج 7C's:

يحدد نموذج 7C's (The Five characteristics of Credit) أو نموذج السمات السبعة سبعة معايير للجدارة الائتمانية وهي [16]:

1. الشخصية (Character): وذلك عندما يكون التصنيف الائتماني الشخصي هو أمر مهم.

2. المقدرة على الدفع (Capability): ويتضمن إثبات القدرة والرغبة في سداد القرض، ويدعم تاريخ العميل هذا الإثبات.

3. رأس المال (Capital): وأحد المؤشرات المستخدمة هنا هو أن تكون نسبة الديون إلى حقوق الملكية ضمن الحدود المقبولة.

4. الضمانات (Collateral): ويتضمن تحديد الضمانات الشخصية أو المادية المتاحة مقابل الحصول على القرض المطلوب.

5. الظروف المحيطة (Circumstances): عندما يتطلع المقترضون إلى دخول صناعة معينة، فإنهم يرغبون في تأسيس عملهم ضمن ظروف مؤاتية.

6. التغطية (Coverage): ترغب البنوك في التعرف إذا كانت أموالها المقرضة محمية تجاه أي طارئ يمكن أن يحصل، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للتأمين.

7. التدفق النقدي (Cash Flow): ويهدف هذا المعيار للتعرف على مدى صحة التدفق النقدي، وإذا كان يتضمن أي نفقات أو مصاريف ذات صلة بالنشاط.

وإذا ما تم اعتبار معيار التغطية في نموذج 7C's مقابلاً لمعيار الرقابة في نموذج 6C's على أساس اختصاص المعيارين في المخاطر، فإن هذا النموذج يضيف معياراً جديداً وهو التدفق النقدي، ويعتبر الباحث أن مجرد دراسة التدفقات النقدية هو أمر غير كافٍ، بل ينبغي إجراء دراسة إضافية تتعلق بتوافق تواتر التدفقات النقدية مع تاريخ استحقاق الأقساط، بالشكل الذي لا يسبب إرباكاً للعميل في السداد.

8- نموذج 8C's:

إن نموذج 8C's (The Eight characteristics of Credit) أو نموذج السمات الثمانية يحدد ثمانية معايير للجدارة الائتمانية وهي [17]:

1. الشخصية (Character)
2. المقدرة على الدفع (Capability)
3. رأس المال (Capital)
4. الضمانات (Collateral)
5. الظروف المحيطة (Conditions)
6. التدفق النقدي (Cash Flow)
7. الالتزام (Commitment)
8. الائتمان (Credit)

ويستثني هذا النموذج عامل التغطية الموجود في نموذج 7C's مقابل إضافة عاملين آخرين وهما الالتزام والائتمان، ومن وجهة نظر الباحث أن الالتزام يتضح جلياً أثناء دراسة الشخصية (Character)، ولذلك يرى الباحث أنه من غير المناسب تخصص عامل مستقل لدراسة الالتزام.

أما فيما يتعلق بالائتمان فيقصد به دراسة الغاية من الحصول على الائتمان، وشكل الائتمان الممنوح ومدى توافقه مع حاجة العميل، ومن وجهة الباحث أن هذا العامل هو وثيق الصلة بعامل التدفقات النقدية (Cash Flow)، وذلك على اعتبار ضرورة توافق أقساط الائتمان مع الفترات التي تتوفر فيها تدفقات نقدية صافية موجبة*، بالشكل الذي يتيح للعميل سداد التزاماته بيسر وسهولة.

9- نموذج 9C's:

وينطلق Martin [18] في نموذج 9C's من العوامل الخمسة في نموذج 5C's، وذلك بعد إضافة أربعة عوامل أخرى وهي الثقافة، والتعويض، والتنافسية، والقرب، وذلك إلى جانب العوامل الخمسة السابقة وهي الشخصية (Character)، والمقدرة على الدفع (Capability)، ورأس المال (Capital)، والضمانات (Collateral)، والظروف المحيطة (Circumstances)، وتبرز أهمية كلٍ من العوامل الأربعة على النحو التالي:

1. العميل (People)
2. الغاية (Purpose)
3. السداد (Payment)
4. الحماية (Protection):
5. النظرة المستقبلية (Perspective)
6. الثقافة (Culture): غالباً ما تكون ثقافة المصرف واحدة، وتركز أولاً على النمو والربح، وقبل كل شيء إيلاء الاهتمام الخاص بممارسات إدارة المخاطر، و ما يتوافق مع الرؤيا العامة المستمدة من مجلس الإدارة التنفيذية

***ويظهر ذلك جلياً في الأنشطة الموسمية التي تتركز فيها التدفقات النقدية خلال فترات محددة من العام.**

لجميع الضباط**. ويستدل على النجاح من معدلات النمو المحققة، والفروع الجديدة، وزيادة القروض، ومستويات الأرباح، إن توفر هذا النوع من الثقافة يقود إلى ممارسات ائتمانية ضعيفة، وعدم القدرة أو عدم الرغبة في متابعة تغيرات البيئة الخارجية، وكيفية تأثر نوعية القروض بعدم كفاءة هذه المستويات.

7. التعويض (Compensation): إن تعويض الحافز أو المكافأة هو مرتبط بجميع الأحوال بمنتجات القروض التي تقود إلى المقترضين، كما أنه مرتبط بلجان القروض، وبمجالس الموافقة على القروض، وهي عوامل لا يتم أخذها بالاعتبار عادةً.

8. التنافسية (Competency): ينبغي أن لا تقود التنافسية إلى الاندفاع في منح القروض والتسهيلات بدون ضوابط، وكثيراً ما تسمح إدارات البنوك بوجود مثل هذه الظروف.

9. القرب (Closeness): إن القرب المقرضين هو الذي يضفي صفة الجودة على القروض، وذلك لأن المقرضين يثقون بالمقترضين، وهذه تشكل مشكلة عندما يتم البدء بإصدار القرض، ومن ثم تبدأ مشكلة الالتزام بالسداد تظهر تدريجياً.

يضيف هذا النموذج أربعة عوامل تعنى بشكل رئيس بالمتغيرات الداخلية للبنوك المقرضة، ويتفق الباحث مع التركيز الكبير على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتوسع في المنح بغرض زيادة الحصة السوقية للبنك كما يظهر عاملي الثقافة والتنافسية.

10- نموذج 18C's:

يُعَّد هذا النموذج من النماذج التي أخذت بمزيج من عوامل النماذج السابقة، وأضافت عليها بعض العوامل، وعرض هذا النموذج ثمانية عشر عاملاً لتحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين وهذه العوامل هي [19]:

1. الشخصية / الثقافة (Character/ Culture): وتتضمن تقييم سلامة المقترض أو قطاع الصناعة الذي يعمل ضمنه، وتقييم المخاطر.

2. الأهلية (Competence): وتتضمن دراسة القدرة على طرح منتج جديد محدد، والقدرة على تحقيق الأرباح.

3. استمرارية الإدارة (Continuity of Management): وتعني توفر الضمانات الكافية للحماية ضد حالات فقدان الأشخاص الرئيسين في الجهة الممولة.

4. القانون الأساسي للشركة (Corporate Constitution): أي أن يكون هيكل الشركة واضحاً.

5. الزبائن والمنافسة (Consumer & Competition): ويشمل تقدير الأسواق والظروف السائدة.

6. ضبط التكاليف الإضافية والنقد (Controls Over Costs and Cash): وهي القضايا الرئيسة التي تظهر في حال عدم نمو المبيعات أو تراجعها.

7. القدرة على التعاقد (Capacity to Contract): يجب أن يكون هناك تنويع كافٍ للأعمال لمواجهة حالات انكشافها*.

8. مصداقية الحسابات (Creditability of Accounts): يجب أن تتوفر الموثوقية في الحسابات المدققة، وأن تكون سهلة التفسير، وأن توفر الوضوح.

**** تشير كلمة ضباط (Officers) في الدراسات الأجنبية إلى موظفي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية.**

*** المقصود بالانكشاف هو فشل نشاط أو أكثر من أنشطة المشروع.**

9. السبب أو الغاية ومدة القرض (Cause or Purpose & Term of Loan): وينطوي على دراسة المخاطر المرافقة لمنح القرض، وفيما إذا كان واقعياً.

10. رأس المال الإجمالي المطلوب (Capital Required in Total): وهو ما يقضي باتباع منهجاً حذراً لتقدير التكاليف.

11. مساهمة البنك في رأس المال (Capital Contribution of the Bank): ويتضمن الأموال المتاحة التي ستكون خاضعة لالتزامات البنوك تجاه القطاعات المختلفة، والحد الأقصى الذي سيتم إقراضه لمقترض وحيد، ومستوى حقوق الملكية الماثل لدى المقترض.

12. المساهمة في أرباح البنك (Contribution to Bank Profits): فكلما ازدادت المخاطر ارتفع معدل الفائدة العائدة للبنك، وهو ما يتطلب إعداد التنبؤات.

13. الالتزام (Commitment): وهو ما يقتضي توضيح مدى توفر الالتزام لدى المقترضين لتقييم احتمالات السداد.

14. الطوارئ (Contingencies): ينبغي لجداول السداد أن تشمل جميع الاحتمالات بما في ذلك الالتزامات الطارئة.

15. التنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية (Comprehensive Cash flow Projections): ويجب أن يوضح المخاطر، وأن يثبت قدرة المقترض على سداد كل القروض.

16. التجارة الحالية (Current Trading): وهو ما يتطلب دراسة قدرة الإدارة على تحقيق ذلك.

17. ظروف التراجع (Conditions of Drawdown): ينبغي أن ينصب التركيز على التأكد من اكتمال الضمانات قبل سحب الأموال.

18. استمرارية التعاقد (Continuing Covenants): أي أن المقترضين سيحتاجون إلى إثبات قدرتهم على لتأدية عهودهم تجاه قضايا معينة كالربحية والسيولة بشكل مستمر.

ويرى الباحث أنه من المفيد التعبير عن نموذج 18C's من خلال الشكل التالي:

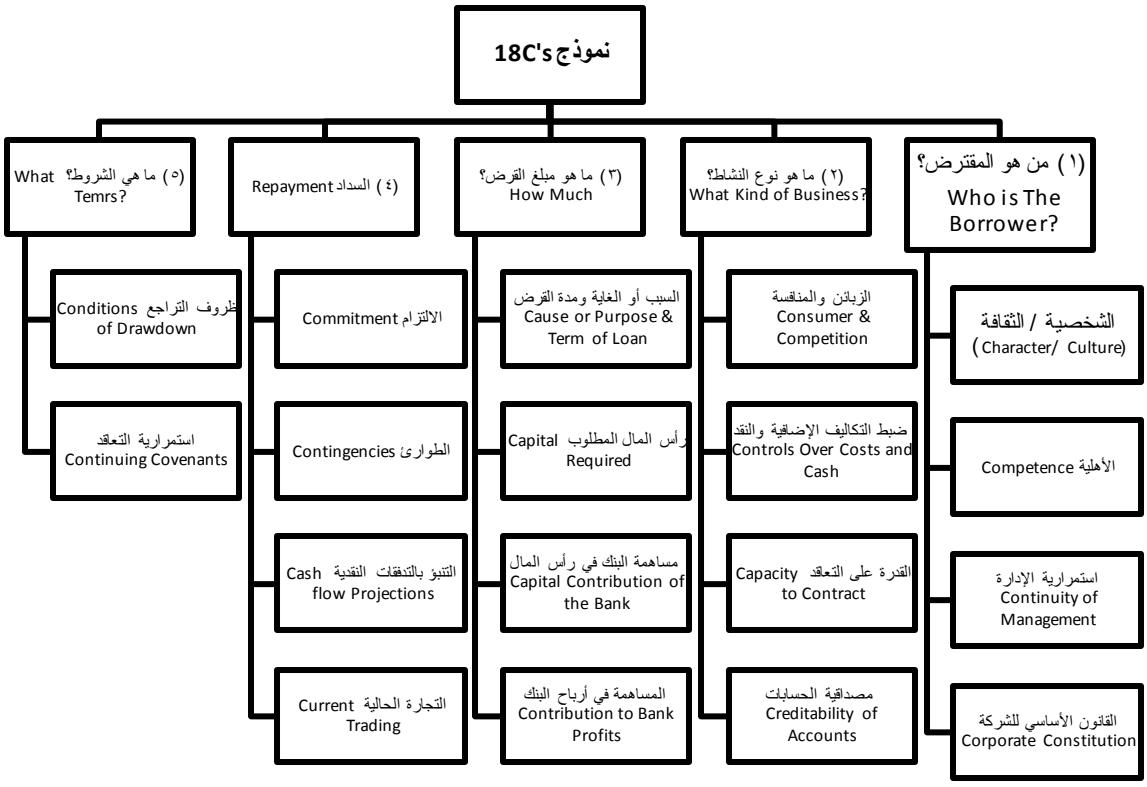

الشكل رقم (2) نموذج18C's

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الشكل السابق أنه من الممكن تبويب العوامل المؤثرة في الجدارة الائتمانية بحسب نموذج 18C's ضمن خمسة مجموعات:

1) المجموعة الأولى: وتختص بالبحث في المقترض نفسه، وتشمل دراسة أربعة عوامل هي الشخصية أو ثقافة المقترض، ومدى أهلية المقترض، واستمرارية الإدارة، والهيكل الإداري والتنظيمي للشركة.

2) المجموعة الثانية: وتبحث في نوعية نشاط المقترض، وتشمل أربعة عوامل هي السوق والمنافسة، وضبط التكاليف، وتنويع النشاط، ودقة البيانات المالية.

3) المجموعة الثالثة: وتبحث في حجم القرض الذي سيتم منحه، وتشمل كذلك أربعة عوامل هي الغاية ومدة القرض، ورأس المال المطلوب، ومدى مساهمة البنك في رأس المال، وسعر الفائدة المطلوب تبعاً لدرجة المخاطر.

4) المجموعة الرابعة: وتبحث في سداد القرض، وتشمل أربعة عوامل هي الالتزام*، وحالات الطوارئ، ودراسة التدفقات النقدية، وحجم النشاط الحالي.

5) المجموعة الخامسة: وتبحث في شروط الاستمرار أو التوقف عن التعامل مع العميل، وتشمل عاملين هما التأكيد على استكمال الضمانات، واستمرارية التعاقد.

*** يرى الباحث أن هذا العامل ينبغي أن يكون متضمناً في عامل الشخصية ضمن المجموعة الأولى وذلك تماشياً مع مبدأ KYC اعرف عميلك (Know Your Client).**

ويوضح الجدول التالي عوامل الجدارة الائتمانية التي يتضمنها كل نموذج من النماذج السابقة:

الجدول رقم (1) عوامل الجدارة الائتمانية وفقاً للنماذج

عدد العوامل	3C's	4C's	5C's	3P's	PRISM	6C's	7C's	نموذج8C's	9C's	18C's
1	الشخصية	الشخصية	الشخصية	العميل	الإدارة	الشخصية	الشخصية	الشخصية	الشخصية	الشخصية / الثقافة
2	رأس المال	رأس المال	رأس المال	الغاية	الغاية	رأس المال	رأس المال	رأس المال	رأس المال	الأهلية
3	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	استمرارية الإدارة
4		الظروف	الظروف	النظرة المستقبلية	النظرة المستقبلية	الظروف	الظروف	الظروف	الظروف	القانون الأساسي للشركة
5			الضمانات	الحماية	الضمانات	الضمانات	الضمانات	الضمانات	الضمانات	الزبائن والمنافسة
6						الرقابة	التغطية	الالتزام	الثقافة	ضبط التكاليف الإضافية والنقد
7							التدفق النقدي	التدفق النقدي	التعويض	القدرة على التعاقد
8								الائتمان	التنافسية	مصداقية الحسابات
9									القرب	الغاية
10										رأس المال المطلوب
11										مساهمة البنك في رأس المال
12										المساهمة في أرباح البنك
13										الالتزام
14										الطوارئ
15										التنبؤ بالتدفقات النقدية
16										التجارة الحالية
17										ظروف التراجع
18										استمرارية التعاقد

المصدر: من إعداد الباحث

الاستنتاجات والتوصيات:

استناداً إلى المقارنة بين النماذج المختلفة للجدارة الائتمانية فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. شكل نموذج 3C's منطلقاً أساسياً في بناء نماذج الجدارة الائتمانية اللاحقة، أي أن العوامل التي يتضمنها هذا النموذج وهي الشخصية، ورأس المال، والمقدرة على السداد، هي عوامل مشتركة مع معظم نماذج الجدارة الائتمانية.

2. آخذ نموذج 4C's بالاعتبار عامل الظروف المحيطة يعتبر أمراً غايةً في الأهمية، لأن المخاطر التي تتولد عن المنح لا ترتبط فقط بالظروف الداخلية للعميل المقترض، وإنما بالظروف المحيطة به أيضاً، ومما يؤكد على هذا العامل هو أخذ كل النماذج اللاحقة بهذا العامل وعدم إغفاله.

3. هناك خمسة عوامل تكاد تكون مشتركة بين معظم النماذج، وهي الشخصية، ورأس المال، والمقدرة على السداد، والظروف، والضمانات، وهو ما يعني أن أي نموذج حالي أو مستبقلي للجدارة الائتمانية ينبغي أن يتضمن هذه العوامل الخمسة نظراً لأهميتها الكبرى.

4. إن عامل الرقابة الذي يتضمنه نموذج 6C's إنما يؤكد على أهمية إدارة المخاطر والخبرات المتوفرة لدى العميل في هذا المجال، فعلى الرغم من أن مصادر الخطر قد تكون من داخل المشروع الممول أو منا خارجه، إلا أن وجود ثقافة لإدارة المخاطر داخل المشروع قد تمكنه من تجنب الكثير من المخاطر المحيطة به، وهو ما يدفع إلى التوصية بالاهتمام بها العامل أثناء دراسة الجدارة الائتمانية للعميل.

5. يؤكد نموذجي 7C's و 8C's على أهمية دراسة التدفقات النقدية للعميل، ومدى كفايتها، وتلاؤمها مع أقساط سداد الائتمان، بما لا يخلق مشكلات مستقبلية في السداد وفقاً للشروط المتفق عليها.

6. يرى الباحث في إضافة نموذجي 9C's و 18C's لمجموعة من العوامل تركيزاً كبيراً على النواحي التسويقية للمشروع الممول، والسبب في رأي الباحث هو تركيز مفهوم الجدارة الائتمانية على التدفقات النقدية الموجبة الناجمة عن نشاط العميل (التدفقات الناجمة عن الأرباح التشغيلية)، وأن هذه التدفقات لن تتولد إلا في حال نجاح العميل في زيادة حصته السوقية (مبيعاته)، وإذا لم تتوافر هذه الخاصية لدى العميل فإنها ستطرح تساؤلات كبيرة عن مبررات التمويل والاقتراض.

7. على الرغم من أهمية دراسة وتحليل العوامل المالية للعميل والذي أشارت إليه معظم النماذج السابقة، إلا أنه من غير الممكن إغفال دراسة العوامل الشخصية نظراً لأهميتها، إذ من خلال تتبع هذه النماذج نرى غلبة في عدد العوامل الشخصية مقارنةً بالمالية.

8. يرى الباحث أن وعلى الرغم من أهمية النماذج السابقة للجدارة الائتمانية إلا أنه لا يوجد نموذج يمكن اعتباره النموذج الصالح للتطبيق دوماً، وذلك نتيجة لاختلاف متغيرات بيئة التطبيق.

9. يعد نموذج 18C's من أكثر نماذج الجدارة الائتمانية إحاطةً بمتغيراتها.

وبناءً على الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة أن يتضمن أي نموذج للجدارة الائتمانية خمسة عوامل هي الشخصية، ورأس المال، والمقدرة على السداد، والظروف، والضمانات، على أن تعد عوامل لازمة ولكنها غير كافية في ضوء النماذج الجديدة الأكثر شمولاً.

2. الاهتمام بدراسة عامل الرقابة الذي تضمنه نموذج 6C's من لأن توفر ثقافة لإدارة المخاطر تمكنه من تجنب الكثير من المخاطر.

3. التأكيد على أهمية دراسة التدفقات النقدية للعميل، ومدى كفايتها، وتلاؤمها مع أقساط سداد الائتمان، وذلك من خلال دراسة البيانات المالية المقدمة من العميل والتي يجب أن تشمل سلسلة زمنية تمتد لثلاثة سنوات كي تتيح مقارنة المركز المالي للعميل، ومعرفة التطورات الحاصلة عليه، والأهم من دراسة هذه البيانات المالية هو التأكد من صدقية ودقة هذه البيانات، وأن لا تكون بيانات تجميلية تخدم عملية المنح.

4. ضرورة الاهتمام بدراسة النواحي التسويقية للعميل المدروس، لأن التدفقات التي ستسخدم في سداد الائتمان الممنوح واعبائه سيكون مصدرها نجاح العميل في زيادة حصته السوقية (مبيعاته).

5. التركيز على دراسة العوامل الشخصية نظراً لأهميتها، فعلى الرغم من أهمية العوامل المالية إلا أن بعض الجوانب كمدى الالتزام والسمعة وتاريخ التعاملات السابقة، هي جوانب لا يمكن التحقق منها باستخدام العوامل المالية ولذلك ينبغي التركيز على دراسة العوامل الشخصية.

6. يوصي الباحث باعتماد نماذج كمية لتقييم الجدارة الائتمانية تعطي أوزاناً نسبيةً لكل من العوامل المالية والشخصية تبعاً لبيئة التطبيق، فقد تكون أوزان العوامل الشخصية أكبر في بعض البيئات والعكس صحيح.

7. النموذج الذي يصلح للتطبيق في بيئة معينة يجب أن يكون مستمداً من متغيرات هذه البيئة، وبناءً على ذلك يوصي الباحث بتقديم نماذج كمية للجدارة الائتمانية تتفق وواقع العمل المصرفي في سورية ومتغيراته، على أن يستعان في إعداد هذه النماذج بنتائج النماذج السابقة للجدارة الائتمانية، وفي حال تعذر بناء مثل هذه النماذج يوصي الباحث باعتماد نموذج **18C's** على الرغم من كونه نموذجاً وصفياً، وذلك نظراً لشموليته وإحاطته بعدد كبير من المتغيرات لغرض دراسة الجدارة الائتمانية لعملاء المصارف.

المراجع:

1. Gapko, Petr; Smid, Martin. Dynamic Multi-Factor Credit Risk Model with Fat-Tailed Factors, Journal of Economics and Finance, Vol. No. 62, Issue No. 2,2012.

2. Feschijan, Daniela. Analysis of the Creditworthiness of Bank Loan Applicants, Economics and Organization Journal, 3 November 2008, Vol. 5, pp 273- 280.

3. Moscardini, Alfredo; Loutfi, Mohamed; Al-Qirem, Raed. The Use of System Dynamics Models to evaluate the Credit Worthiness of firms, International Conference of the System Dynamics Society, 23rd July 2005, p 273.

4. Tarawneh,-Medhat, Credit Analysis and Its Influence on the Customer's Potential Creditability: A Field Study on Commercial Jordanian Banks, Journal-of-the-Social-Sciences. 2003; vol. 31(4): p 809.

5. Stanton, Bentely. More Investors Consider Using the Effective Yield Method, Definition of Creditworthy Comes into Question, novogradac Journal of tax Credit Housing, April 2008, Vol No. 3, Issue No. 1, p 21.

6. Stanton, Bentely. More Investors Consider Using the Effective Yield Method, Definition of Creditworthy Comes into Question, novogradac Journal of tax Credit Housing, April 2008, Vol No. 3, Issue No. 1, p 21.

7. Stanton, Bentely. More Investors Consider Using the Effective Yield Method, Definition of Creditworthy Comes into Question, novogradac Journal of tax Credit Housing, April 2008, Vol No. 3, Issue No. 1, p 21.

8. Feschijan, Daniela. Analysis of the Creditworthiness of Bank Loan Applicants, Economics and Organization Journal, 3 November 2008, Vol. 5, p 273.

9. Feschijan, Daniela. Analysis of the Creditworthiness of Bank Loan Applicants, Economics and Organization Journal, 3 November 2008, Vol. 5, p 273.

10. Capon, Noel. Credit Scoring Systems: A Critical Analysis, Journal of Marketing, Spring 1982, Vol. No. 83.

11. Ziegel, Arnold. Corporate Credit Analysis, Mountain Mentors Associates, January 2008, p 2.

12. Ahlberg, Helene; Andersson, Linn. How do Banks Manage the Credit Assessment to Small Businesses and What Is the Effect of Basel III?, An implementation of smaller and larger banks in Sweden, Master Thesis within Business Administration, Jonkoping International Business School, Jonkoping University, May 2012, p 10.

13. Wang, Kevin. International Trade Practice and Risk Aversion of Non- LC Trading From the Perspective of Taiwanese Exporters, Master Thesis, College of Commerce, National Chengchi University, June 2011, p 38.

14. El Rayes, Amani; Er, Mevliyar. Using the Probabilistic Model Checker PRISM to Analyze Credit Card Use, Electronic Journal Information Systems Evaluation, Vol No. 11, Issue No. 1, 2008, p 35.

15. Leoveanu, Valentin; Sandu, Mihaela. The Influence of Monetary Policy on Bank Lending in Romania, International Journal of Applied Behavioral Economics, June 2013, Vol.2, pp 211- 212.

16. British Columbia Food Processor's Reference Manual, Third Edition 2005, Prepared by British Columbia Ministry of Agriculture & Lands Victoria, BC, p 10.

17. Western Dairy Business Center, Financing Your Business, 17 April 2014, http://www.successfulbusiness.org/financingyourbusiness.phtml.

18. Martin, Larry. The 9 C's of Credit, Bank Strategies LLC, 9 July 2010, http://www.bankstrategiesllc.com/Our_thoughts/9csofcredit07092010.htm (17/04/2014).

19. Carey,Tony. The 18 'C's of Credit Assessment – Basic Considerations, www.cooney carey.ie, 17 June 2014.